

الوسيلة إلى نيل الفضيلة

[309] وإن تزوجها بإذن الكبير إن كانت له، وبغير إذن الصغير إن كانت له جاز، فإن أحبلها صارت أم ولده وإن لم يزل ملك الولد عنها. وإن وطأ الولد جارية أبيه بغير إذن عالمها بتحريمه لزمه الحد إن طاوعته، والحد والمهر معا إن أكرهها، ورق الولد إن أحبلها، ولم يلتحق نسبه، وإن كان جاهلا بالتحريم اندرأ عنه الحد، ولزم المهر، والتحق الولد، ولم تصر الجارية أم ولد. ويكره للرجل وطء الجارية الفاجرة، فإن وطأها لم يطلب ولدها. وجواري ممالكه في حكم جواريه خاصة، وله وطؤها إذا استبرأها، والنكاح بملك اليمين غير موقوف على عدد، ويجوز النوم بين الجاريتين دون الحرتين، وأما العقد على الأماء فقد ذكرنا حكمه. فصل في بيان نكاح المتعة المتعة: عقد مؤجل على امرأة يصح العقد عليها. وإنما يصح بشرطين: تعيين الأجل، والمهر معا. ولا تثبت بهذا العقد النفقة، والتوارث إلا بشرط. وتلزم به العدة وإن لم يشترط. والتي يتمتع بها: حرة، وأمة. والحر: بكر وثيب. والبكر: بالغ، وطفل. والبالغ: بين الأبوين، ومنفردة، فالتى تكون بين الأبوين: رشيدة، وغير رشيدة. فالبكر البالغة إذا كانت بين الأبوين، وكانت رشيدة يجوز عقد المتعة عليها بغير إذن أبيها، ولا يجوز له الافضاء إليها وإن رضيت وإن عقد بإذن أبيها وشرط أن لا يفتضا فذلك، وإن أطلق جاز ذلك. وإن كانت غير رشيدة، أو طفلا لم يجر العقد عليها إلا بإذن أبيها.